1- أسواق الصرف الأجنبي : Foreign Exchange Markets

(انظر IFSL Research Euro-currency وكذلك عن الأسواق)

قدرت مجلة يورموني حجم التداول اليومي في أسواق الصرف في كل أسواق العالم ، بما يعادل واحد تريليون دولار يومياً (مليون مليون) وذلك في منتصف عام 1992م ، ارتفعت إلى 1.23 تريليون دولار عام 1995م . أما أحدث تقرير متاح فيضع حجم التعامل اليومي بما يعادل 3.6 تريليون دولار يومياً . فالمبلغ ليس ضخماً فحسب ، وإنما صار ثلاثة أضعاف حجمه في عقد ونيف .

ويتركز التعامل في ثلاثة أسواق رئيسية هي لندن ونيويورك وطوكيو . وأكبر هذه الأسواق على الإطلاق ، هو سوق لندن الذي بلغ حجم التداول العالمي فيه عام 2007 ، حوالي 33% من حجم السوق العالمي وتأتي نيويورك خلف لندن بنسبة 17% ثم طوكيو بنسبة 8% وألمانيا 5% كذلك نلاحظ أهمية سوقي هونج كونج وسنغافورة (6% لكل منهما) اللذين فاقا أسواق أوروبا القارية في الأهمية .

يوضح ذلك الأهمية المتزايدة لأسواق شرق آسيا خاصة سوق الصين العظيم ، الذي يمر عبر هونج كونج . كذلك لا يعني صغر حجم التداول النسبي في أسواق أوروبا القارية قلة أهمية المارك الألماني أو الفرنك (سويسري أو فرنسي) ، لأن جزءاً معتبراً من المعاملات في كل الأسواق الرئيسية يختص بهذه العملات ، بالإضافة إلى العملات الأخرى .

في أبريل 2007 مثلاً كانت المعاملات المتعلقة بالدولار تمثل 86% من التبادل اليومي بينما تمثل معاملات اليورو 37% ثم الين (17% والإسترليني 15% والفرنك السويسري أما في نيويورك فتتعلق المعاملات بالدولار مقابل عملات أخرى ، والربع المتبقي لا يخ

12منها تعكس فوارق بين البلدان ، ثم اختصرها إلى أربعة أبعاد رئيسية تختلف فيها البلدان ، وهذه الأبعاد هي :

الفردية : مدى توقع الفرد للحرية الشخصية ، حيث يكون مسئولاً عن نفسه فقط ، مقابل الجماعية وقبول المسئولية نحو الأسرة أو العشيرة أو الوطن .

بُعد السلطة : مدى تحمل الجماعة للفوارق في السلطة والثروة ، كما يظهر من قبول المجتمع للمركزية ، وحكم الفرد .

تفادي المخاطر : الدرجة التي يتفادى معها المجتمع الغموض ويخلق اليقين بالتركيز على النظم والبنايات والقوانين والقواعد .

الرجولية : الدرجة التي يفرق فيها المجتمع بين دور الرجل والمرأة ، ويركز على قيم الأداء الرجولية ، والإنجازات الواضحة .

ويفترض أن لكل واحد من هذه الأبعاد مدلولات للهيكل التنظيمي ، ولسلوك الفرد في المنظمات . ويعني مؤشر الفردية العالي ، أن الفرد يهتم بنفسه وأسرته المباشرة ، ولا يشعر بحاجة شديدة إلى أن يكون جزءاً من جماعة ، كما يعني أن الفرد يميل إلى الاكتفاء الذاتي والإنجاز الفردي والنجومية ، بينما في الجماعية يذوب الفرد في الجماعة ، ويكون الإنجاز جماعياً ، والحوافز جماعية ، ولا مجال للفرد النجم .

والبلدان التي بها قبول للفوارق السلطة العالية ، يميل المديرون فيها لأن يكونوا أتوقراطيين ، وذوي نزعة أبوية ، ويكون التحكم والرقابة فيها شديدين ، ويميل الهرم التنظيمي لأن يكون رأسياً ، أي كثير الطبقات الإدارية ، قليل نطاق الإشراف . بينما في الدول التي فيها فوارق السلطة منخفضة يميل الأفراد إلى الاستقلالية ، ويميل المديرون إلى التشاور والتفويض ، بينما ينحو الهرم التنظيمي لأن يكون مسطحاً ، قليل الطبقات ، كبير نطاق الإشراف .

وأما علو مؤشر تفادي المخاطر ، فيعني طول وكثرة الإجراءات لتفادي قيام الفرد بالتصرف من تلقاء نفسه ، كذلك هناك خوف من فقدان الوظيفة بسبب التصرف غير الرسمي غير المقنن ، وميل إلى اتخاذ القرارات بالإجماع . وعلى العكس من ذلك ، البلاد التي بها مؤشر تفادي منخفض يقبل الناس فيها القرارات غير التقليدية ، ويعتمدون على المبادرة ويرحبون بالاتجاهات .

أخيراً في المجتمعات التي يكون مؤشر الرجولة فيها عالياً ، تكون القيم السائدة هي

النجاح والمال والمقتنيات العديدة . التركيز هنا على التنشد

التوجه الأنثوي يكون التسامح والعواطف متسيدين . في الر

النظرة الرجولية ، بينما في التوجه الأنثوي المهم هو الروح الت

وفي المجتمعات الرجولية المباراة هي جمع المال والنقاط هي مق

التركيز على الأرباح والإنجازات ومقدار التقدم . وفي هذه ا

الضخمة ، والنمو المادي في العمل ، بينما في المجتمعات التي

منخفضاً نجد التركيز على التعاون والعلاقات الإنسانية ، وتقل ف

جدول رقم (2-1) قيم المؤشرات في الأبعاد الاجتماعية

البلد	مؤشر فوارق السلطة	مؤشر تفادي المخاطر	مؤشر
الأرجنتين	49	86	46
النمسا	11	70	85
بلجيكا	95	86	11
البرازيل	69	76	38
شيلي	63	86	23
كولومبيا	95	101	6
كوستاريكا	35	65	67
بريطانيا	35	35	89
اليونان	60	112	35
غواتيمالا	95	101	6
الهند	78	48	14
إندونيسيا	77	40	48
إيران	58	59	41
إيطاليا	50	75	76
اليابان	54	92	46
ماليزيا	104	36	26
المكسيك	38	53	80
هولندا	55	70	14
نيوزيلندا	94	44	32
النرويج	80	68	38
الباكستان	77	54	20
البيرو	40	46	91
الفلبين	31	29	71
البرتغال	64	64	20
السلفادور	66	94	18
السويد	31	29	
سويسرا	34	58	
تايلاند	64	64	
تركيا	66	85	
الأورغواي	61	100	
فنزويلا	81	76	
يوغوسلافيا	76	88	
المنطقة العربية	80	68	
غرب أفريقيا	77	54	
الولايات المتحدة	40	46	
السويد	31	29	
تايلاند	64	64	
كوريا الجنوبية	60	85	

المصدر : Hofstede, 1991

من الجانب الآخر ، يعتقد البعض أن هذه الضريبة تزيد التضخم ، وأنها لا تميز بين أصحاب الدخول العليا وأصحاب الدخول المنخفضة ، حيث الكل يدفع نفس الفئة ، وليس في ذلك عدل .

بدأ تطبيق هذه الضريبة في أوروبا الغربية عام 1967 ، وانتشرت منذ ذلك الحين في بلدان عديدة أوروبية وغير أوروبية ، وهي تتفاوت في فئاتها ما بين 10-20% من ثمن المبيعات . وهنالك دعوات متزايدة لتطبيقها في الولايات المتحدة لبساطتها كما إن دول مجلس التعاون عملت على وضع طريقة لحساب القيمة المضافة في كل دولة من دول المجلس وذلك في حالة السلع التي يتم تبادلها بين دول المجلس ، حتى تستمتع تلك السلع بإعفاءات جمركية ومعاملة تفضيلية إذ اتضح أن مالا يقل عن نسبة معينة من القيمة المضافة للسلعة منشؤها إحدى دول المجلس .

هناك أيضاً موضوع تأجيل الضرائب Tax deferral ، وفيه لا تطالب البلد الأم الشركات (م ج) بدفع ضرائب عن دخلها من شركاتها التابعة ، إلا عندما يتم إيراد ذلك الربح إلى الشركة الأم . بهذه الطريقة تستفيد الشركة (م ج) من هذه الأموال أو مخصصات الضريبة هذه باستثمارها في الخارج لأطول مدة يسمح بها القانون . ولا ينطبق هذا على الفروع الأجنبية للشركة (م ج) لكنه ينطبق على الشركات «المستقلة» التابعة .

الازدواج الضريبي : يحدث الازدواج الضريبي عندما تدفع الشركة الخارجية التابعة ضرائب عن دخلها في البلد المضيف ، وتدفع الشركة الأم للبلد الأم ضرائب مماثلة عن نفس الدخل . لمنع هذا الازدواج الضريبي تُعفى الشركة الأم من الضرائب داخل بلدها بقدر ما دفعت من ضرائب في البلد الخارجي ، ويسمى هذا Foreign tax credit أي تخفيض الضريبة المستحقة محلياً بمقدار ما دفع في الخارج .

الاتفاقيات الضرائبية : لمنع الازدواج الضريبي بين البلدان ، ولتشجيع الاستثمار البيني ، يقوم قطران بالتوقيع على اتفاقية ضرائبية تخفض الضرائب على مواطني البلد الأول المستثمرين في البلد الثاني ، وبالعكس ، وتقنن بذلك تجنب الازدواج الضريبي . وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المكونة من 21 بلداً متقدماً) ، بتصميم نموذج لهذه الاتفاقيات تبنته كثير من البلدان . حالياً للولايات المتحدة عشرات الاتفاقيات من هذا النوع ، وللكويت والسعودية كذلك العديد منها . وتسمح هذه الاتفاقيات عادة للبلد الذي تتركز

البنوك ومؤسسات الادخار في حالات الإعسار لمنع انهيار المؤسسات المالية ، خوفاً من حدوث سلسلة من ردود الأفعال . وليست الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في هذا المضمار ، فهناك دول عديدة أخرى بها نظام تأمين للودائع من نوع أو آخر ، تختلف في حجم التغطية ، وهل التأمين إلزامي أو طوعي فيها . الخ . هناك عدة بلدان نامية بها نظام تأمين للودائع ، إلا أن الغالبية هي دول صناعية ، والدول النامية المعنية هي مثل الأرجنتين وشيلي وهونج كونج .

تأمين الودائع يقوم على نظم قُطرية ، ولكنه متاح عادة للمودعين غير المقيمين ، وهو بذلك مصدر حماية لنوع من الاستثمار الخارجي غير المباشر ، فهو يقلل من مخاطر إعسار أو إفلاس المصرف ، ويقدم حماية - رغم إنها محدودة - للمودعين ، مما يشجع المودعين . أما في الدول العربية الإسلامية فلا يتوافر ذلك ، مما يضطر الكثيرون لإيداع أموالهم في مصارف الدول الصناعية تفضيلاً لها بذلك على البنوك العربية . وحتماً برزت تلك المخاوف إلى السطح بعد انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي ، خاصة أن مودعيه في الدول المتقدمة لم يفقدوا كل شيء ، وتم تعويضهم جزئياً بواسطة السلطات ، بينما كل ما تلقاه مودعوه في الدول النامية مجرد حصتهم في « قسمة الغرماء » . هذه المشكلة وإقفال فرع بنك الرافدين في البحرين ، جعلت السلطات النقدية البحرينية تدرس مشروع إنشاء صندوق لحماية المودعين بتأمين الودائع ، وقد أعدت المؤسسة مشروع نظام مفصل تدرسه البنوك حالياً . وتقوم السلطات في مصر أيضاً بوضع تصور لنظام التأمين على الودائع لدى البنوك المصرية ، بما يحقق التكافل بين هذه البنوك في حالة تعثرها ، وذلك للحفاظ على أصول صغار المودعين . عموماً الأزمة المالية الأخيرة ، جعلت كثيراً من الدول تتقدم ضامنة ودائع المودعين في البنوك ، إضافة إلى تقديم دعم مالي بلغ مئات البلايين في الولايات المتحدة ، بل إن بعض الدول كانجلترا أممت البنوك .

مركز تسوية النزاعات الإستثمارية بين الدول ومواطني الدول الأخرى:

THE INTERNATIONAL CONVENTION FOR THE SETTLEMENT OF INVESTMENT DISPUTES (ICSID)

هذه مؤسسة أنشأها البنك الدولي عام 1966 ، بمقتضى ميثاق تسوية المنازعات الاستثمارية بين الدول ومواطني الدول الأخرى . وتعرف بمركز تسوية النزاعات

الحصة . كذلك تُفرض الرسوم أحياناً ليس لتقليل الاستيراد ، وإنما لزيادة الدخل الحكومي كما أشرنا سابقاً ، وفي تلك الحالة ، يزيد الدخل الحكومي إذا كان الطلب على السلعة غير مرن ، أي إن المستهلكين لن يخفضوا من مشترياتهم منها بدرجة تذكر .

أساليب الحماية والقيود الأخرى : بالإضافة إلى فرض الرسوم الجمركية وتحديد الحصص ، هناك أساليب أخرى للحد من الاستيراد أو حتى الحد من التصدير ، كأن تضع الدولة قوانين تمنع الشراء من منتج أجنبي في حالة تنفيذ العقود أو المشاريع الحكومية أو أن تضع عراقيل وإجراءات إدارية أمام المستورد أو الشركة الأجنبية ، أو أن تتبنى الدعوات والشعارات التي تنادي بالشراء من الوطن ، مثلما نشاهد اليوم في بعض البلدان المتقدمة .

هناك أيضاً جمعيات واتحادات المنتجين العالمية مثل اتحاد الدول المصدرة للنحاس ، واتحاد السكر ، واتحاد البن . وأشهر هذه الاتحادات هو منظمة الدول المصدرة للبترول Organization of Petroleum Exporting Countries المعروفة بـ « أوبك » ، وهي الحروف الأولى من الاسم الإنجليزي . السلع موضوع هذه الاتحادات هي سلع إستراتيجية للدول المعنية وللعالم أحياناً مثل البترول والنحاس ، وبما أنها سلع أساسية ، فهي تتأثر كثيراً بتقلبات أوضاع الاقتصاد العالمي ، ولذا ستكون أسواقها غير مستقرة إذا أطلقت فيها الحرية لقوى العرض والطلب لتعمل دون قيود ، وبالتالي ستكون مداخيل الدول المنتجة غير مستقرة . بالإضافة إلى ذلك وبما أن « المخزون » من هذه السلع محدود ، والاحتياطيات المعروفة منها ذات حجم محدود ، لذا رأت هذه الدول أن تنظيم إنتاجها وتصديرها مهم جداً لهذه الدول المنتجة وللعالم ككل من أجل أن تستقر اقتصاديات هذه الدول ، ومن أجل إطالة الزمن الذي يستطيع فيه العالم أن يستمتع بهذه المدخلات .

سياسة التجارة الحرة ودور « الجات » :

يرى دعاة حرية التجارة أن تلك الحرية تقود إلى التخصص العالمي الأمثل ، والى التوزيع الأكفأ للموارد عالمياً ، حيث يتخصص كل قطر في إنتاج السلع التي له فيها ميزة نسبية ، وبذلك يزيد الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وتزيد الرفاهية . من الجانب الآخر ، يقر كثير من أولئك الدعاة بأن هناك أوضاعاً معينة قد تضر فيها التجارة الحرة بدولة ما ، وتبقيها في وضع متأخر يحرمها من إظهار قدراتها الكامنة وتطويرها - على أن ذلك يبقى الاستثناء لا الحكم - ولذا لا يمانعون من فرض قيود على التجارة في مثل تلك الأحوال شريطة أن تكون محددة بفترة زمنية معينة ترفع بعدها تلك القيود .